

المصدر: مجلة أكتوبر

التاريخ: ١ فبراير ٢٠٠٩



بقلم: حسام عبد القادر

الحقائق المزعجة في ظاهرة القرصنة التي تهدد أمان العالم!



القرصنة تحولت إلى كابوس مزعج لأي ربان سفينة أو بحار ينوى القيام برحلة بحرية في أعالي البحار بهدف تجاري، ليس هذا فقط.. بل أصبحت السفن مهما كانت عملاقة هدفا سهلا للقرصنة المدربين على أحدث الأسلحة والمناورة وطلب الفدية، وكل ذلك يحدث في جو من الصمت المريب من المجتمع الدولي الذي لم يقم حتى الآن بمواجهة فعلية وحاسمة ضد العمليات الإرهابية التي لا تقل بأي حال من الأحوال.. بل تزيد على أي عملية إرهابية تحدث داخل أي بلد في العالم..

د. محمد فرغلي مدير الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا حذر من التهديد الهائل الذي تشهده صناعة النقل البحري بسبب أعمال القرصنة البحرية مطالبا بضرورة الوصول إلى إجراءات إيجابية وفعالة من المجتمع الدولي لمحاربة القرصنة وحماية العاملين في البحر، وخاصة في مناطق السواحل الصومالية وتأمين وسلامة أمن الممرات الملاحية وخاصة في خليج عدن حيث إن له أهمية استراتيجية كبيرة في الملاحة وتدفق التجارة العالمية شرق وغرب قناة السويس، ويكفي أن نعلم أن ١٢% من الإجمالي العالمي لتجارة البترول



المنقولة بحرا تستخدم هذا الممر، هذا بالإضافة إلى الكميات الهائلة من البضائع والسلع التي تنقل من الخليج إلى أوروبا، كما أن تحويل المسار الملاحي بعيدا عن شرق وغرب قناة السويس سوف ينجم عنه آثار بالغة منها مضاعفة المدى الزمني للرحلة البحرية للسفن من خليج عدن إلى أوروبا، بالإضافة إلى زيادة كميات الاستهلاك وزيادة حجم الانبعاثات الغازية والارتفاع الحاد في قيمة التكلفة الإجمالية للنقل البحري.

وحول دور الأكاديمية في مواجهة هذه الظاهرة، قال د. فرغلي الأكاديمية استجابت للاهتمام البالغ الذي أبدته المنظمة البحرية العالمية تجاه خطورة القرصنة، ومن ثم فقد عقدت الأكاديمية مؤخرا عددا من ورش العمل، كما كونت مجموعة عمل بهدف رفع وعي العاملين في صناعة النقل البحري لمحاربة الظاهرة، وأيضا لنقل رسالة التحذير المشددة التي أطلقتها المنظمة لكل أطراف الصناعة ومناقشة سبل القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة، الأمر الذي يضع حدا لهذا التهديد الخطير الذي يهدد سلامة الملاحة البحرية وتدفق التجارة الدولية على السواحل الصومالية وفي خليج عدن.

وفي الوقت الذي لا تزال صناعة النقل البحري في انتظار المزيد من الإجراءات والجهود من جانب المجتمع الدولي وتحالفات الدول والمنظمات الإقليمية التي تكفل إحباط أعمال القرصنة في البحار، فإن الأكاديمية من جانبها تؤمن بأن التطبيق الفعال والمشدد لخدمة منظومة السلامة والأمن البحري بما في ذلك الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار، والخاص بالإجراءات الخاصة بتحقيق الأمن البحري، والمدونة الدولية لأمن الموانئ والسفن توفر أيضا مجموعة متكاملة من الأدوات والإجراءات التي يمكنها أن تسهم بفعالية في مقاومة القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في البحار.

وقال أيفثيموس ميتروبوليس سكرتير المنظمة البحرية الدولية: إن حوادث القرصنة أثرت على المعونات التي تنقل من الدول لبعضها البعض، وهذه الظاهرة زادت بسبب وجود بعض الاضطرابات في الدول التي تحدث فيها القرصنة والصومال أكبر دليل على ذلك. طالب ميتروبوليس بضرورة إصدار تشريعات دولية لمساندة ما تقوم به المنظمة البحرية



الدولية من قرارات، وأن يتم رفع أى إحصائيات جديدة أولا بأول إلى المنظمة البحرية الدولية، مشيراً إلى أن حوادث القرصنة قد ارتفعت فى الآونة الأخيرة فى القارة الأفريقية، ففي عام ٢٠٠٠ كانت هناك ٤٧١ حادثة قرصنة وسطو مسلح على السفن منها ١٤٠ فى بحر الصين الجنوبي، و ٥٠ حادثة فقط فى السواحل الأفريقية بينما فى ٢٠٠٨ كان إجمالى عدد حوادث القرصنة ٣٠٥ حوادث منها ١٣٥ فى السواحل الأفريقية وما يزيد على ٦٠٠ بحار تم احتجازهم أو قتلهم بسبب هذه الهجمات مما يدل على خطورة الأمر، والمزعج فى هذه الظاهرة أنها لا تتعلق فقط بعدد الهجمات، وإنما بعدد الهجمات وطبيعتها حيث وجدنا من تحليل التقارير التى جاءت إلينا أن هناك منظمات إرهابية تعمل فى مجال القرصنة البحرية، لقد تغيرت طبيعة الهجمات من مجرد سرقة للمعدات إلى اختطاف كامل للسفن وطلب مبالغ كبيرة للفدية، وهذا التحول يشير إلى وجود عصابات إرهابية مخططة تخطيطاً جيداً ومزودة بأسلحة ويستخدمون تكتيكات محددة.

وأكد ميتروبوليس على ضرورة استخدام الوحدات البحرية الحربية فى مراقبة الأماكن التى يتواجد فيها مثل هذه الحوادث الإرهابية، حيث تم استخدام بعض الوحدات الحربية فى مراقبة المياه البحرية للصومال، إلا أن المشكلة تمثلت فى أن معظم الحوادث كانت تتم فى المياه الإقليمية للصومال مما منع تدخل هذه الوحدات، وهناك محادثات مع الصومال للموافقة على تدخل هذه الوحدات فى مياهها الإقليمية، وقد تم إعداد اتفاق أمنى إقليمى بين عدة دول منها مصر والصومال وجيبوتى والسودان واليمن وسيتم عقده خلال أيام، كما أجاز مجلس الأمن عقد اتفاقيات أمنية ثنائية بين الدول لمتابعة عمليات القرصنة، ورغم كل هذه المحاولات فإن الموقف لا يزال متدهوراً لأننا نتلقى يوميا بلاغات لعمليات قرصنة، فإن علينا أن نعترف بأن

ما يحدث فى السواحل الصومالية بسبب غياب السيطرة فى الصومال، ولذلك على المجتمع الدولى أن يساعد الصومال فى وجود الاستقرار السياسى.

التجارة الآمنة

كما أشار اللواء شيرين حسن رئيس قطاع النقل البحرى السابق ورئيس ميناء بورسعيد السابق إلى ضرورة وجود تكاتف دولى للقضاء على أسباب الظاهرة مؤكدا أن هذه الظاهرة سوف تؤثر على حياتنا اليومية، لأنها تعوق تسلسل التدفق الآمن للتجارة الدولية، وبالتالي إعاقه المنتجات من الوصول إلى الأسواق، مشيرا إلى وجود معلومات خفية بالنسبة لهذه الظاهرة لأن الذى يقوم بهذه الأعمال هم جماعات منظمة مسلحة والسؤال من يقوم بتسليح هذه الجماعات وامدادهم بالمعلومات، لأنهم كأفراد لا يمكنهم الوصول إلى كل هذه المعلومات. وحول النواحي القانونية لهذه المشكلة يقول الربان عصام السيد بدوى مساعد برامج السلامة البحرية بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا إن المادة ١٠٥ من اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٢ أجازت القبض على هؤلاء القراصنة ومحاكمتهم بشرط أن يكون ذلك فى أعالي البحار، وهذه المادة فرقت بين الجريمة التى تحدث فى أعالي البحار وبين الجرائم التى تحدث فى المياه الإقليمية فإذا حدثت فى المياه الإقليمية تكون خاصة بالدولة التابعة لها المياه الإقليمية.